الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

19 **يوليو** 2023

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان في العالم	23

AL-JAZIRAH
الجزيرة

مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد ينوه بما شهدته المباحثات مع تركيا وبإطلاق مبادرة "منار" مع اليابان

إنشاء مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230719/ln4.htm

واس - جدة:

رأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة، أطلع -حفظه الله-، مجلس الوزراء، على فحوى الرسالتين اللتين بعثهما خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله-، لفخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وفخامة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذا على نتائج مباحثات سموه الرسمية مع كل من فخامة رئيس الجمهورية التركية، ودولة رئيس وزراء اليابان، وما جرى خلالها من استعراض أوجه العلاقات بين المملكة وبلديهما، وتبادل وجهات النظر تجاه عدد من المسائل الإقليمية والدولية.

ونوّه المجلس في ذات السياق، بما شهدته تلك المباحثات من توقيع عدد من الاتفاقيات بين المملكة والجمهورية التركية في مختلف المجالات، وإطلاق المملكة واليابان مبادرة «منار» للتعاون في مجال الطاقة النظيفة التي ستكون بمثابة منارة تسترشد بها الدول والأقاليم الأخرى من العالم، في سعيها نحو تطوير استراتيجياتها وخططها لتحقيق طموحاتها في الوصول إلى الحياد الصفري. وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء أكد حرص المملكة على ترسيخ التعاون الاقتصادي مع مختلف الدول، من خلال تحفيز القطاعين الحكومي والخاص واستمرار تبادل الزيارات بين أصحاب الأعمال، مشيداً في هذا الإطار بما أثمر عنه اجتماع الطاولة المستديرة للرؤية السعودية اليابانية لعام 2030م من توقيع (ست وعشرين) مذكرة واتفاقية في قطاعات اقتصادية حيوية، وكذا بما اشتمل عليه منتدى الاستثمار السعودي التركي من إبرام (تسع) مذكرات تفاهم في مجالات عدة.

إثر ذلك تطرق المجلس إلى اللقاء التشاوري الثامن عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى المقرر انعقادهما في محافظة جدة اليوم الأربعاء، مرحباً بأصحاب الجلالة والفخامة والسمو في بلدهم الثاني المملكة العربية السعودية، وراجياً لأعمالهم التوفيق في تعزيز مسيرة التضامن والتعاون، وبما يعود بالخير والنماء على المنطقتين. وتابع مجلس الوزراء تطورات القضايا السياسية الراهنة على الساحتين العربية والدولية، ولاسيما ما يتصل بالجهود الرامية إلى إعادة الأمن والاستقرار للسودان، والحفاظ على سلامته الإقليمية، وحماية المدنيين، وضمان إرسال المساعدات الإنسانية.

وجدّد المجلس التأكيد على مواصلة المملكة جهودها الداعمة للحوار والتسامح والاعتدال ونبذ التطرف، والترحيب في هذا الصدد باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مشروع قرار «مكافحة الكراهية الدينية»، الذي طالبت به المملكة بشكل حثيث وعدة دول حول العالم، تجسيداً لمبادئ احترام الأديان والثقافات وتعزيزاً للقيم الإنسانية المكفولة في القانون الدولي.

وبيّن معاليه أن مجلس الوزراء شدّد على ما أكدته المملكة خلال اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي عقدت في لاهاي، بشأن سياستها الثابتة والهادفة لتعزيز التعاون لحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها؛ بما في ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية منها.

وتناول المجلس ما اشتملت عليه مشاركة المملكة في الاجتماع الوزاري للمجلس التنفيذي لوزراء خارجية دول الاتحاد الأفريقي، من إبراز دورها الريادي في دفع عجلة التنمية وتعزيز الاستثمار بدول القارة، والتأكيد على استمرار العمل مع شركائها لدعم كل ما من شأنه ترسيخ التقدم والازدهار في أفريقيا.
واطّلع مجلس الوزراء على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطّلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية للتعاون في مجال الطاقة.
ثانياً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية ووزارة الرياضة في جمهورية صربيا للتعاون في مجال الرياضة.
ثالثاً: الموافقة على اتفاقية تعاون بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووزارة الأمن العام في جمهورية الصين الشعبية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية.
رابعاً: تفويض صاحب السمو وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الجامايكي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جامايكا.
خامساً: تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الكيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الإسلامية بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية والمجلس الأعلى لمسلمي كينيا في جمهورية كينيا.
سادساً: تفويض معالي وزير الاستثمار -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب السويسري في شأن مشروع بروتوكول تمديد اتفاقية لتشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سويسرا الاتحادية.
سابعاً: الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الأورغواي الشرقية في مجال خدمات النقل الجوي.
ثامناً: الموافقة على تفويض معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الروسي في شأن مشروع مذكرة تعاون بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية والنيابة العامة في روسيا الاتحادية في مجال مكافحة الفساد.
تاسعاً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين هيئة تقويم التعليم والتدريب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للتعاون في مجال القياس والتقويم والاعتماد.
عاشراً: تفويض معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية -أو من ينيبه-، وسعادة رئيس جامعة أم القرى -أو من ينيبه-، بالتباحث مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الملكية الفكرية بين جامعة أم القرى والهيئة السعودية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو.(
حادي عشر: تفويض معالي رئيس الديوان العام للمحاسبة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب القرغيزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية، وغرفة الحسابات في جمهورية قرغيزستان للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني.
ثاني عشر: الموافقة على مذكرة تفاهم بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين للتعاون في مجال حقوق الإنسان.
ثالث عشر: الموافقة على إنشاء مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض.
رابع عشر: الموافقة على نظام استخدام وحماية شارة واسم الهلال الأحمر وما في حكمهما.
خامس عشر: اعتماد الحسابات الختامية للهيئة العامة للتجارة الخارجية، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وجامعة تبوك، لأعوام مالية سابقة.
سادس عشر: الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:
ـ ترقية إبراهيم بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن زيد إلى وظيفة (مستشار مالي أول) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.
ـ ترقية بلغيث بن مغيدي بن بلغيث البارقي إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

ـ ترقية المهندس/ علي بن غانم بن علي آل عرفان إلى وظيفة (مستشار هندسة معمارية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بأمانة منطقة الرياض.
كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقرير سنوي للهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سياسيون لـ"الرياض": أهمية القمم التشاورية الخليجية ودول آسيا الوسطى للتعافي من الأزمات العالمية المملكة بوصلة الزعماء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.alriyadh.com/2023202

أكد خبراء ومحللون سياسيون لـ"الرياض" أهمية انعقاد القمة الخليجية التشاورية لدول آسيا الوسطى والمكونة من جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان والتي تأتي في سياق المتغيرات الدولية الحاصلة في الوقت الراهن في مسارات متعددة وتداعيات أزمة كورونا وحرب أوكرانيا، والتوجه الخليجي بقيادة المملكة نحو دول آسيا الوسطى لعدة اعتبارات من أهمها الموقع الجغرافي للدول والتكامل الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى والبعد التاريخي والحضاري الذي يربط دول آسيا الوسطى بالمنطقة الخليجية والمملكة ثم الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى.

وقال رئيس مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية الدكتور ماجد التركي: إن انعقاد القمة التشاورية تأتي في سياق المتغيرات الدولية الجارية حالياً سواء في المسار السياسي أو الاقتصادي والتداعيات السلبية لأزمة أوكرانيا وسبقتها أزمة كورونا والتي أحدثت نوعاً من التراكمات السلبية في الاقتصاد العالمي أو في حركة ومرونة الاقتصاد العالمي أو في تحديات الاقتصاد العالمي أو حتى فيما يسمى سلاسل الإمداد في الاقتصاد العالمي ومن هنا تأتي الأهمية الموضوعية للقمة وفي الجانب الثاني إن هناك توجهاً خليجياً بقيادة المملكة نحو دول آسيا الوسطى لعدة اعتبارات لعل من أهمها الموقع الجغرافي للدول والتكامل الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى والبعد التاريخي والحضاري الذي يربط دول آسيا الوسطى بالمملكة ودول الخليج ثم الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى في أنها تأتي ضمن المشروع الأوراسي الروسي وضمن عضوية شنغهاي كمنظمة تتصدرها الصين وروسيا وبعض الدول جزء من مجموعة البارکس أو في خط البارکس وجميعها تمثل أحد المسارات الرئيسية لطريق الحرير والذي تقوده الصين وانضمت لها الكثير من الدول ومن ضمنها دولة روسيا لأن 60 % من طريق الحرير يمر بروسيا أو ينتهي إلى روسيا. وأضاف د. التركي أن كل هذه العناصر تبرز أهمية القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى في عملية التكامل في المصالح المشتركة وفي عملية التنسيق المباشر في المسارات خاصة الاقتصادية ودول آسيا الوسطى تحتاج إلى دول الخليج لبناء مشاريعهم التنموية وفي المقابل نحن نحتاج دول آسيا الوسطى في ما يتصل بالمصادر والموارد مثل كازاخستان تنتج أكثر من 25 مليون طن من القمح بالإضافة إلى بقية أنواع الحبوب كالذرة والشعير والصويا بالإضافة لإنتاج اللحوم والفواكه وجميعها متطلبات للأمن الغذائي الخليجي والأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط وجميعها عناصر يمكن قراءتها والتي توضح أهمية القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى.

وأشار الدكتور عبدالله العساف أستاذ الإعلام السياسي أن انعقاد القمتين يمكن وصفه بالحدث الذي يحمل صفة الأهمية فالقمة التشاورية الخليجية وهي من الأمور المعتادة سواء كانت مجدولة في نهاية كل عام أو غير اعتيادية خلال اجتماع رؤساء قادة الخليج للتشاور فيما بينهم وهذا أمر في غاية الأهمية لأنه يوجد الكثير من الحلول لبعض المشكلات بالإضافة إلى أن التشاور وتبادل وجهات النظر حول التوجهات المستقبلية في دول المجلس وهذا يجعل دول المجلس أكثر قوة وتعاوناً ومتانة لأن العالم اليوم يحترم الدول المجتمعة والتكتلات السياسية والاقتصادية ونحن في دول الخليج لدينا الكثير من مشتركات القوة ولذلك على المستوى الفردي السعودية هي الأولى عالمياً في إنتاج النفط ولكن عندما نتكتل كدول مع بعضنا فإن 20 % من نفط وطاقة العالم تعبر من هنا بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي نتميز به، وأيضاً البعد الاقتصادي مهم جداً على سبيل المثال فالمملكة أصبحت بوصلة لاستقبال زعماء العالم مثل رئيس وزراء الياباني الذي حل ضيفاً بالسعودية وزيارة الرئيس التركي وبرفقته 200 من رجال الأعمال في جولته الخليجية، وهذا يعني أن لدينا قوة اقتصادية مهمة ولذلك عندما

يكون الشراء جماعياً لدول الخليج على سبيل المثال شراء الأدوية أفضل من عملية الشراء المنفردة لكل دولة أو تأمين احتياجاتها وحدها ونقيس على ذلك بقية السلع. وأكد د. العساف أننا بهذا التكتل سنحصل على قوة تشمل قوة المفاوضات والمزايا بالإضافة إلى أن الاستثمار وخاصة اليوم ونحن نمتلك رؤى مستقبلية متشابهة ومتقاربة تسعى إلى أمرين مهمين تنويع السلة الاقتصادية وتنويع السلة السياسية خصوصاً في هذه المرحلة التي تعيشها المملكة ودول الخليج التي رسمت خطاها من خلال تحديد خطواتها المستقبلية مع انتظار ظهور نظام عالمي جديد ونحن بإذن الله سنكون شركاء فيه لا ننتظر من الآخرين أن يكونوا أوصياء علينا.

وقال د. العساف: إن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - يحفظه الله - عندما نصفه بالقائد المهم والملهم والأبرز على مستوى الشرق الأوسط فقبل أكثر من عام استطاع جمع دول الأقاليم من خلال الزيارات الإقليمية لإعادة رسم الخرائط الجديدة للشرق الأوسط وجعل لنا موقعاً مميزاً في هذه الخارطة السياسية ولدينا بعد سياسي واقتصادي مهم علينا استثماره ونحن لا يجب أن نكون دولة على الهامش خصوصاً اليوم مع تبدل الولاءات والحلفاء وتغير القوة من حيث اختفاء قوى وصعود أخرى ويجب في هذه المرحلة عدم الانحياز إلا لمصلحتنا.

ودول آسيا الوسطى يمكن أن نسميها دول مجلس التعاون فهي تتشابه معنا إلى حد كبير بالإضافة إلى امتلاكها ثروة نفطية كبيرة جداً وأراضي زراعية خصبة مهمة ونطمح أن نستثمر في هذه الأراضي الزراعية لأنها قريبة منا وإلى حد كبير فيها استقرار سياسي خصوصاً أننا قد مررنا بتجربة مع العالم عندما تعرضت سلاسل الغذاء إلى العطب خلال الحرب الأوكرانية الروسية وما صاحب ذلك من ارتفاع الأسعار وغيرها ولفت إلى قدرة هذه الدول أيضاً على التصنيع العسكري في أشياء محددة والرؤية السعودية والرؤية الخليجية تهدف إلى الصناعة العسكرية في بلادها وإن امتزاج القوتين الخليجية ودول آسيا الوسطى تفتح نافذة جديدة على شراكة مستقبلية مهمة وهذا يؤكد على أن الرياض ودول الخليج منفتحة على الجميع واستطاعت أن تمارس سياسة أكثر انفتاحاً وأكثر ديناميكية وأكثر رشاقة في تحركاتها التي يلاحظها المراقبون خلال السنوات الست الماضية. والمملكة كونت مع دول الخليج انفتاحاً مع دول أميركا اللاتينية ومع الصين وروسيا واليوم مع دول آسيا الوسطى بقوة اقتصادها وومواردها فرصة الاستثمارية بالإضافة إلى أن هذه الدول تتماثل معنا ثقافياً ودينياً، ولفت د. عبدالله العساف خلال حديثه إلى أنه وخلال إحدى رحلاته لهذه الدول تلمس عن قرب رغبتهم في الانفتاح على المملكة وتعميق العلاقات سواء في تعلم اللغة العربية أو على المستوى السياسي والاقتصادي.

وأشار المستشار سالم اليامي الكاتب والباحث في العلاقات الدولية أن دول مجلس التعاون أصبح لديها في الفترة الأخيرة نهج سياسي محدد وهو إقامة شراكات وعلاقات مؤسساتية على مستوى كبير وعلى مستوى يجمع دول مجلس التعاون مع أكثر من طرف من دول العالم فلدى دول الخليج شراكات مع الصين وروسيا وأميركا الجنوبية والدول الأوروبية ودولة أميركا بشكل موحد وبشكل خليجي كامل هذه الشراكات تتدرج فيها أوجه التعاون من السياسي إلى الاقتصادي إلى الأمنى إلى مكافحة الإرهاب وإلى التعاون الدولي وهو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف اليامي أن الدول التي تجتمع مع دول الخليج هي دول آسيا الوسطى وتشكل أهمية لعدة نقاط فهذه الدول لديها موارد اقتصادية كبيرة منها النفط والغاز ومنها القوة البشرية بالإضافة إلى موقعها الجغرافي والذي يسمى منطقة تقاطعات تركية وروسية وإيرانية وتستطيع أن تؤثر في القرار السياسي الدولي ودول مجلس التعاون تقوم بالتنسيق بعلاقاتها مع كل هذه المجموعات سواء على مستوى الاستثمار أو العلاقات الثنائية والأمن وعلى مستوى مكافحة المخدرات وعلى مستوى البعد السياسي فهذه الدول الآسيوية بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون تعطيه ذراعاً جديدة مع الأطراف الدولية وبذلك تستطيع أن تستفيد دول الخليج من تصويتها الدولي وعلى سبيل المثال نحن في المملكة قادمون في شهر نوفمبر المقبل على التصويت على أكسبو وأصوات هذه الدول مهمة بالنسبة لنا ومؤثرة بالإضافة للبعد الذي تمنحه في السياسات والمواقف الدولية ودول الخليج تحتاج الدعم والمؤازرة والعون من الدول الصديقة، وأضاف في تقديري الشخصي هذه الدول توضع في هذه الخانة المهمة خانة الدعم.

وأشار: هذه الدول لديها قوة بشرية مسلمة وتحتاج إلى دول الخليج ممثلة في المملكة سنوياً بالنسبة لشعائر الحج والعمرة وهذا يعتبر تحركاً إسلامياً مهماً لدول آسيا الوسطى ويعول عليه في البنية الداخلية والعلاقات السياسية.. بالإضافة إلى أن هذه الدول تسعى لاستقطاب المزيد من السياحة الخليجية والمزيد من الاستثمارات الخليجية وهذا حق من حقوق هذه الدول، ودول الخليج في هذا المضمار متقدمة ولها تأثير دولي معروف. وأكد على أن دول الخليج العربي تريد أن يكون لديها علاقات ناعمة أو بعيدة عن التشنج عن أي طرف بمعنى أنها تحاول أن تكسب الجميع كأصدقاء وهي واحدة من سياسات دول الخليج التي أصبحت تطبقها في السنوات الأخيرة ونجحت فيها والدليل التنظيمات العليا التي تقوم بها مع أكثر من طرف دولي في الصين وروسيا أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية.. ولفت قائلاً: نحن أمام تشكل سياسة خليجية جديدة تريد أن يكون لديها أذرع مع أكثر من طرف ولعل هذه الدول الآسيوية بحكم الموقع الجغرافي والكتلة البشرية غالبيتهم يعتنقون الدين الإسلامي وهذه رابطة قوية تجمعها مع دول الخليج.

خادم الحرمين يبعث رسالة شفهية لرئيس أفريقيا الوسطى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.alriyadh.com/2023234

بعث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، رسالة شفهية، إلى فخامة الرئيس فوستين توادير رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيز التعاون المشترك.
وقام بنقل الرسالة معالي المستشار بالديوان الملكي الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز قطان، خلال استقبال فخامة رئيس أفريقيا الوسطى له، اليوم في بانجي العاصمة.
ونقل معاليه خلال الاستقبال، تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- لفخامته ولحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الصديقة، فيما حمله فخامته تحياته وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد، وحكومة وشعب المملكة العربية السعودية.
وجرى خلال الاستقبال بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها في مختلف المجالات، إضافة إلى استعراض مجمل الأحداث الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
وأكد رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى دعم بلاده الكامل لطلب المملكة لاستضافة معرض إكسبو 2030 في مدينة الرياض، فيما عبر معاليه عن شكر وتقدير حكومة المملكة العربية السعودية لهذا الدعم الذي يأتي انطلاقًا من العلاقات المميزة بين البلدين، كما أعرب فخامته عن ترحيب بلاده بعقد القمتين "القمة السعودية الأفريقية الأولى، والقمة العربية الأفريقية الخامسة" في المملكة العربية السعودية هذا العام.

وزير الاستثمار: علاقات الدول الخليجية بآسيا الوسطى تُبشر بتعاون بناءٍ وواعد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.alriyadh.com/2023215

أكد وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، أن استضافة المملكة العربية السعودية لأعمال القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى تؤكد المكانة الريادية التي تحظى بها على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي، في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، و سمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله. -
وأبدى المهندس الفالح، تفاؤله تجاه النتائج المتوقعة من هذه القمة، خاصةً ما يتعلق منها بتنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الدول المشاركة في القمة سواء بشكل ثنائي، أو بشكلٍ إقليمي، مؤكّداً أن هناك أسباباً عدة تدعوه لهذا التفاؤل، وتُعزز فرص تعاون هذه الدول على تنمية علاقاتها الاستثمارية البينية.

وأوضح معاليه، أن هناك علاقات وصلة تاريخية وثقافية واجتماعية، واقتصادية أيضاً تجمع دول الخليج العربية ودول وسط آسيا، فقد مثّل الإقليمان جزءاً مهماً من طرق التجارة العالمية، وكانت علاقات التبادل التجاري بين الإقليمين تُمثّل أحد أهم أسباب الحياة والانتعاش في هذه الطرق، مبيناً أن للمملكة علاقات بينها وبين هذه الدول اكتست طابعاً دينياً عميقاً خلال الأربعة عشر قرناً الماضية مما عزز عمق علاقات المملكة بهذا الجزء من العالم.

وأضاف، أن لدول الخليج العربية خططاً تنموية استراتيجية، تأتي في مقدمتها رؤية المملكة 2030، ومنها رؤية عمان 2040، ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، وغيرها، وفي المقابل تبنت دول وسط آسيا رؤى تنموية مشابهة منها استراتيجية التنمية الوطنية للفترة من 2018 إلى 2040م في قرغيزستان، واستراتيجية كازاخستان 2050، وغيرهما.

وبين معالي وزير الاستثمار، أن هذه الرؤى وهذه الاستراتيجيات، وإن اختلفت في تفاصيلها إلى أن توجهاتها الرئيسة متقاربة بل متشابهة، خاصة في المجال الاقتصادي والاستثماري، مشيراً إلى أن مسيرة التعاون الاستثماري بين المملكة ودول وسط آسيا قد بدأت بالفعل، ولكن المأمول منها والطموح أكبر، والعمل للوصول إليه مستمر وجاد، منوهاً بأن هناك وجوداً ملموساً لاستثمارات مختلفة للمملكة في بعض دول وسط آسيا، ومُشيراً في هذا، على سبيل المثال، إلى استثمارات شركة الطاقة السعودية "أكواباور" التي تُعد الأبرز وجوداً في منطقة وسط آسيا، من خلال مشروعاتها في الطاقة المتجددة، لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبناء بطاريات تخزين الطاقة، في جمهوريات أوزبكستان، وأذربيجان، وكازاخستان، وكذلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية للاستثمار في القطاع الصحي في أوزبكستان، وكذلك استثمارات مجموعة فواز الحكير في مجال السياحة في جمهورية كازاخستان، وجهود شركة طيران ناس في فتح خطوط طيران بين المملكة وبعض جمهوريات آسيا الوسطى، والخطط الاستثمارية لمجموعة الراجحي الدولية في القطاع الزراعي في أوزبكستان.

وبيّن المهندس الفالح أن المجال لا يزال واسعاً لتعزيز العلاقات الاستثمارية مع هذه الدول الشقيقة، في قطاعاتٍ عديدة، خاصةً في ظل الاحترام والتقدير الكبيرين اللذين تكنهما حكومات وشعوب هذه الدول للمملكة خصوصاً، ولدول الخليج العربية عموماً، وفي إطار تطلع هذه الدول إلى تعزيز التعاون الاستثماري مع المملكة ودول الخليج، وهو أمرٌ أكّد معاليه أنه لمسه بوضوح في جميع لقاءاته بالقيادات والمسؤولين في هذه الدول، سواءٌ أثناء زياراته الرسمية لهذه الجمهوريات، وأثناء لقائه بهم في المملكة.

وأوضح معاليه، أن العوامل التي أشار إليها، وغيرها، مجتمعةً تؤكّد أن مجال الاستثمار في جمهوريات وسط آسيا واسعٌ وواعد، وأنه يشمل قطاعات حيويةً مثل السياحة والسفر، والزيت والغاز، بما في ذلك خطوط الأنابيب، والطاقة المتجددة والكهرومائية، والزراعة والأغذية والثروة الحيوانية، والسياحة والسفر، والنقل، والخدمات اللوجستية، وصناعة البتروكيميائيات، والتعدين والصناعات المعدنية، والخدمات الصحية، والنشاطات المالية، وغيرها.

وفي المقابل، تطلع معالي وزير الاستثمار إلى زيادة حجم استثمارات جمهوريات وسط آسيا في المملكة وتنويعها، مُشيراً إلى أن وزارة الاستثمار، تعمل، بالتعاون مع العديد من الشركاء في القطاعين العام والخاص في المملكة، للبحث عن الفرص الاستثمارية المتميزة، وعرضها للمستثمرين من جمهورية آسيا الوسطى، وتوفير بيئةٍ استثمارية جذابةٍ ومُحفّزةٍ وآمنة، استناداً إلى ما تمتلكه المملكة من مزايا خاصة، حيث تحظى المملكة بموقع جغرافيٍ استراتيجي يربط بين ثلاث قارات، ويُطل على أكثر المعابر المائية أهمية، وتتوفر فيها موارد الطاقة، والكفاءات البشرية الشابة، وهي أكبر اقتصادٍ في منطقة الشرق الأوسط، وأحد أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، كما أنها أقوى الأسواق في المنطقة، مؤكّداً أن كل هذه العناصر، وغيرها، تُسهم في تعزيز فرص نجاح التعاون الاستثماري بين المملكة ودول آسيا الوسطى.

توقيع "تنفيذية التعاون الدفاعي" بين المملكة وتركيا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.al-madina.com/article/847298

وقعت وزارة الدفاع في المملكة ووزارة الدفاع التركية الخطة التنفيذية للتعاون الدفاعي بين البلدين، وعقدي استحواذ بين وزارة الدفاع في المملكة وشركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية.

ووقّع الخطة التنفيذية للتعاون الدفاعي من جانب وزارة الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع، ومن جانب وزارة الدفاع التركية معالي وزير الدفاع الوطني يشار قولير.

وتأتي الخطة التنفيذية للتعاون الدفاعي، تتويجًا لمسار التعاون بين البلدين في مجالات عدة، من بينها المجال الدفاعي والعسكري.

وتستهدف الخطة التنفيذية التعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين في مجالات القدرات والصناعات الدفاعية والأبحاث والتطوير، وإنتاج وتطوير الصناعات العسكرية الدفاعية وتبادل الخبرات، ونقل وتوطين التقنيات الخاصة بالإنتاج الدفاعي والعسكري، كما تتضمن التعاون الثنائي بين الجانبين في عدد من المجالات أبرزها إقامة مشاريع مشتركة لنقل وتوطين التقنيات، ودعم الصناعات الدفاعية في البلدين بالخبرات.

كما وقعت وزارة الدفاع عقدي استحواذ مع شركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية، من جانب الوزارة مساعد وزير الدفاع للشؤون التنفيذية الدكتور خالد بن حسين البياري، ومن جانب شركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية رئيسها التنفيذي خلوق بيرقدار.

ويهدف عقدا الاستحواذ اللذان وقعتهما وزارة الدفاع مع شركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية إلى رفع جاهزية القوات المسلحة، وتعزيز قدرات المملكة الدفاعية والتصنيعية.

وسيعزز عقدا الاستحواذ مسيرة التوطين في قطاع الصناعات العسكرية عبر تحقيق مستهدفات رؤية المملكة بتوطين ما يزيد عن 50%.

تخيير المعلمين بين المفاضلة أو التوزيع حسب الاحتياج

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.al-madina.com/article/847297

حالات ضم المدارس والطفولة المبكرة

خيرت وزارة التعليم المعلمين بين الدخول في المفاضلة أو التوزيع حسب الاحتياج وذلك في حالات تطبيق برامج الطفولة المبكرة، أو ضم المدارس في أثناء العام الدراسي. وأشارت إلى أنه يتم التعامل مع المعلمين والمعلمات الزائدين بتكليفهم لسد الاحتياج التعليمي حسب مؤهلاتهم وإبلاغهم بالدخول في حركة النقل الداخلي للعام القادم وفي حال عدم دخولهم سيتم توجيههم وتوزيعهم حسب الاحتياج والمفاضلة داخل القطاع.

يأتي ذلك في إطار تحقيق الأستثمار الأمثل للكوادر التعليمية وتوحيد الإجراءات في سد الاحتياج وتحقيق العدالة بين شاغلي الوظائف التعليمية و الاستقرار الأمثل للميدان التعليمي وتجويد العملية التعليمية.

وتعمل الوزارة على وضع اليات منظمة للعمل وموحدة لاستثمار شاغلي الوظائف التعليمية وتحقيق الأهداف المرجوة والاستفادة من التغذية الراجعة بعد عمليات التطبيق لضمان التحسن المستمر وتجويد الأداء. تجدر الإشارة إلى أن بعض المدارس فيها وفر في المعلمين والمعلمات والإداريين بشكل يفوق الحاجة فيما تعاني بعض المدارس من عجز واضح في بعض التخصصات.

إجراءات في حالات الضم والطفولة:

إبلاغ المعلمين بالدخول في حركة النقل الداخلي.

توزيع المعلمين حسب الاحتياج.

تحقيق الأستثمار الأمثل للكوادر التعليمية.

توحيد الإجراءات في سد الاحتياج وتحقيق العدالة.

ملتقى الأسرة: زيادة في تعاطي المخدرات بين صغار السن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م

https://www.al-madina.com/article/847295

حذر «مجلس شؤون الأسرة» من ظاهرة تعاطي المخدرات بين صغار السن.

جاء ذلك في ملتقى توعوي تحت شعار «أسرة واعية بلا مخدرات» ضمن مبادراته لنشر الوعي حول قضايا وتحديات الأسرة، وانطلقت جلسات الملتقى بكلمة الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة الدكتورة ميمونة بنت خليل آل خليل، أكدت فيها أن تعاطي المخدرات ظاهرة سلوكية بشرية سلبية خطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع، مشيرةً إلى أن تقارير الأمم المتحدة ونتائج مسوح تعاطي المؤثرات العقلية التي تجري في العديد من دول العالم كشفت عن وجود تزايد خلال الثلاثين عاماً الماضية في مستوى انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين صغار السن حول العالم.

وأكدت على أهمية أدوار الأسرة في حماية أفرادها من هذه الآفة الخطيرة.

تضمن الملتقى ثلاثة محاور رئيسية، هدفت إلى التعريف بأهمية دور الأسرة قبل وأثناء وبعد مشكلة التعاطي للمخدرات ومناقشة التحديات ومحاولة إيجاد الحلول والوقاية والتوعية بالآثار الاجتماعية والنفسية على الفرد والأسرة والمجتمع.

كفالة العمالة لا تؤثر على استحقاق الدعم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م

https://www.al-madina.com/article/847296

حساب المواطن

أكد برنامج حساب المواطن، أن كفالة العمالة لا تؤثر على استحقاق الدعم، موضحًا أن المعيار الأساسي يتعلق بدخل الفرد.

وقالت خدمة المستفيدين عبر حسابها الرسمي بموقع "تويتر": " يصرف الدعم حسب معايير الاستحقاق، والتي تأخذ بعين الاعتبار دخل الأسرة وعدد أفرادها وأعمارهم". وفي وقت سابق، أعلن برنامج حساب المواطن، إيداع 3.7 مليار ريال مخصّص دعم شهر يوليو للمستفيدين المكتملة طلباتهم، وبلغ عدد المستفيدين المستوفين معايير الاستحقاق في الدفعة الثامنة والستين، 11.2 مليون مستفيد وتابع.

وأوضح مدير عام التواصل لبرنامج حساب المواطن عبدالله الهاجري؛ أن إجمالي ما دفعه البرنامج للمستفيدين منذ انطلاقته أكثر من 167 مليار ريال؛ منها 2.3 مليار ريال تعويضات عن دفعات سابقة، موضحاً أن 76% من المستفيدين حصلوا على الدعم في هذه الدفعة، وبلغ متوسط دعم الأسرة الواحدة 1829 ريالاً.

تعزيزاً للعلاقات الثنائية.. رئيس "الشورى" في زيارة رسمية إلى تايلند

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2138725

يبدأ رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، زيارةً رسمية إلى مملكة تايلند على رأس وفد من مجلس الشورى؛ تلبيةً لدعوة رسمية تلقاها من رئيس مجلس الشيوخ التايلندي، وذلك في إطار تبادل الزيارات وتطوير العلاقات بين الدول الشقيقة والصديقة، وفيما بين مجلس الشورى والمجالس والبرلمانات، ترسيخاً لأواصر التعاون والتنسيق في المجال البرلماني.

وأكد الدكتور آل الشيخ، أنّ هذه الزيارة الرسمية إلى مملكة تايلند، تأتي تنفيذاً لحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين وولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على دعم العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وتعزيز روابط الصداقة بينهما والتعاون المثمر في شتى المجالات.

ونوه بالجهود الحثيثة من قيادتي البلدين نحو تعزيز العلاقات الثنائية، مُشيداً بالنتائج التي أثمرت عنها زيارة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز إلى مملكة تايلند، وذلك بعد الزيارة التي قام بها دولة رئيس وزراء مملكة تايلند إلى المملكة العربية السعودية، التي أكدت العزم والحرص على تعزيز أواصر الصداقة والارتقاء بالعلاقات إلى آفاق أرحب على مختلف المستويات بما يخدم مصالح شعبي البلدين، مشدداً على أهمية الدور البارز الذي يؤديه مجلس الشورى، فيما يعزز علاقات المملكة العربية السعودية مع الدول الشقيقة والصديقة في إطار الدبلوماسية البرلمانية التي يقوم بها المجلس، والأدوار المهمة التي يؤديها؛ تعزيزاً للعلاقات وتنسيقاً للمواقف في مختلف القضايا الدولية.

ويعقد رئيس مجلس الشورى، خلال الزيارة، جلسة مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الشيوخ التايلندي، كما يعقد جلسة مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) رئيس مجلس النواب التايلندي، كما يلتقي والوفد المرافق له، خلال الزيارة، عدداً من كبار المسؤولين في مملكة تايلند.

ورشة عمل للمشمولين بالرعاية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2138723

نفذ فرع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بمنطقة مكة المكرمة، بالتعاون مع فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة، ورشة عمل لتقديم برامج توعوية وإرشادية للفئات المشمولة بالرعاية التي تضم الأيتام والأحداث وكِبار السن.

وتناولت الورشة محاور عدة؛ شملت ترسيخ العقيدة الصحيحة، وتعزيز الأخلاق والقيم الإسلامية، والهوية الوطنية والأمن الفكري، والأحكام الشرعية.

وسينفذ الفرع عدداً من البرامج الموجهة للفئات المستهدفة والمشمولة بالرعاية الاجتماعية في مراكز الدعوة، والجمعيات التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات، في كلٍّ من العاصمة المقدسة، ومحافظتي جدة والطائف بمشاركة دعاة وداعيات الفرع.

«هيئة الاتصالات": عرض اسم وهوية المتصل اعتباراً من 1 أكتوبر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2138734

قدمت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، مشروع المواصفة الفنية لعرض اسم الجهة للطرف المتصل به، الذي يهدف إلى توظيف التقنيات الحديثة في رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستخدم النهائي، وضمان مواءمة الأجهزة الطرفية مع الشبكات العاملة في المملكة، وتوعية المستخدمين حيال الخاصية والمعنية بعرض اسم الجهة المتصلة.

ويُركز نطاق هذه المواصفة على تمكين خاصية عرض اسم الجهة للطرف المتصل به في الأجهزة الطرفية التي تعمل على الشبكات المتنقلة في السعودية؛ وهي خاصية إضافية تمكّن الطرف المتصل به من معرفة هوية المتصل من خلال تضمين اسم للجهة الوارد منها الاتصال، ويمكن لمقدمي الخدمة استخدام هذه الخاصية في شبكاتهم لتحديد اسم المتصل، دون الحاجة إلى إجراء من جانب الأطراف المتصلة لتفعيل هذه الخاصية، ويقتصر تفعيل الخاصية على المكالمات الواردة من الجهات الاعتبارية، وتدخل المواصفة حيز التنفيذ في 1/ 10/ 2023. وتضمنت المتطلبات العامة للمواصفة حث مقدمي الخدمات المتنقلة والثابتة على تنفيذ الحلول المطلوبة لتسهيل توافر الخاصية بشبكاتهم وفقاً للمواصفات. ونبه المشروع إلى أنه لضمان توافق الأجهزة مع شبكات مقدمي الخدمة في المملكة يجب على الشركات المصنعة إجراء الاختبارات، وإصدار إقرار بدعم خاصية عرض اسم المتصل، والحصول على موافقة جميع مشغلي الشبكات المتنقلة في المملكة، قبل التقدم بطلب الموافقة على اعتماد المطابقة.

ويجب على مشغلي الشبكات المتنقلة في المملكة إجراء الاختبارات المطلوبة وإصدار الموافقة وفقاً للمواصفة الفنية (GEN002)، ولإثبات مطابقة أيٍّ من المتطلبات الإضافية المحددة في المواصفات الفنية ذات العلاقة؛ فقد يتطلب ذلك تزويد الهيئة بنتائج اختبارات محددة، أو مخططات تقييس، أو تفسيرات فنية، أو إقرارات صادرة عن مقدم الطلب نفسه؛

وفق هذه المتطلبات.
كما يجب على مقدمي الخدمات المتنقلة والثابتة اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة بالشبكات للتأكد من أن مصدر اسم المتصل هو المصدر الأصلي، ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول خصائص ومواصفات شبكات الاتصالات عبر التنسيق مع مقدمي الخدمة في المملكة.
ويجب على مصنعي الأجهزة الطرفية تفعيل هذه الخاصية على كافة الأجهزة المعنية، والالتزام بدعم تعريف الجهاز لاستقبال اسم المتصل ورقمه من خلال الشبكة، وعرضها في شاشة الجهاز.
ويجب عرض اسم المتصل ورقمه في سجل المكالمات، وأن يكون الجهاز قادراً على استقبال وعرض اسم المتصل ورقمه لكافة أنواع التقنيات، بما في ذلك (2 G، 3G، 4G، .(5Gولا تتطلب هذه المواصفة الفنية الحصول على أي نوع من التراخيص، كما أنه ليست هناك أي متطلبات إضافية لهذه المواصفات الفنية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بفضل المبادرات الحكومية .. المملكة تتصدر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حجم الاستثمار الجريء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.aleqt.com/2023/07/18/article_2586051.html

كشف تقرير الاستثمار الجريء في المملكة، أن المملكة تصدرت نظراءها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبارها الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء خلال النصف الأول من 2023 الذي شهد استثمارات تجاوزت 446 مليون دولار (1.67 مليار ريال).
وأكد التقرير الصادر، أمس، عن MAGNiTT منصة بيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة، وبرعاية من SVC، أن المملكة استحوذت على الحصة الأكبر التي بلغت 42 في المائة من إجمالي الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النصف الأول من 2023، مقارنة بـــ 31 في المائة في 2022.
كما حقق النصف الأول من 2023 الرقم القياسي للصفقات الضخمة (التي تتجاوز 100 مليون دولار) في المملكة الذي بلغ 289 مليون دولار (1.08 مليار ريال) عبر صفقتين.
وبين التقرير أن قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة كان الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء وعدد الصفقات في النصف الأول من 2023، حيث استحوذ القطاع على 83 في المائة من إجمالي الاستثمار الجريء بقيمة 368 مليون دولار (1.38 مليار ريال) عبر 11 صفقة.
وقال الدكتور نبيل كوشك، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة :SVC إن تصدر المملكة لمشهد الاستثمار الجريء في المنطقة يأتي نتيجة إطلاق عديد من المبادرات الحكومية المحفزة لمنظومة الاستثمار الجريء والشركات الناشئة في إطار رؤية المملكة 2030، إضافة إلى ظهور أعداد متزايدة من المستثمرين الفاعلين من القطاع الخاص ورواد الأعمال المبتكرين.
وأضاف: ملتزمون في SVC بالاستمرار في قيادة تحفيز وتطوير قطاع الاستثمار الجريء في المملكة من خلال تحفيز المستثمرين من القطاع الخاص لتوفير الدعم بدورهم للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتصبح قادرة على النمو السريع والكبير، ما يقود إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.
يذكر أن SVC هي شركة استثمارية حكومية أسست 2018 وتابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أحد البنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني.
وتهدف الشركة إلى تحفيز واستدامة تمويل الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من مرحلة ما قبل التأسيس إلى ما قبل الطرح الأولي للاكتتاب العام عن طريق الاستثمار في الصناديق والاستثمار بالمشاركة في الشركات الناشئة، وذلك

عن طريق استثمار 1.6 مليار دولار (ستة مليارات ريال)، وبلغ عدد الصناديق التي استثمرت فيها الشركة 43 صندوقا استثماريا، كما بلغ عدد الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المستثمر بها 674 شركة من خلال 1257 صفقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اعتماد السياسة العامة لقطاع البريد .. تطوير معايير تقديم الخدمات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 01 محرم 1444هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.aleqt.com/2023/07/19/article_2586641.html

اعتمدت وزارة النقل والخدمات اللوجستية، السياسة العامة لقطاع البريد في المملكة، الهادفة إلى تطوير معايير تقديم الخدمات البريدية، ودعم وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

وصدر قرار المهندس صالح الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية باعتماد السياسة العامة لقطاع البريد وذلك بناء على المسؤوليات المنوطة بالوزارة تجاه قطاع البريد بموجب قرار مجلس الوزراء.

وأوضحت الوزارة، في بيان لها، أن هذه السياسة العامة للبريد جاءت لتأطير الأدوار المتوقعة من الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، وتعد بمنزلة خريطة طريق لاستراتيجيات التنفيذ وخطة عمل لتوجيه القرارات وتحقيق النتائج بهدف زيادة المنافسة بين المستثمرين ودعم التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتنمية الطاقات البشرية والتوظيف الأمثل لها، وتحسين الوضع المالي للقطاع وتعظيم العائد من استثماراته وفقا لرؤية السعودية 2030، والإسهام في رفع مؤشرات المملكة ذات الصلة بالقطاع، وتشجيع الابتكار.

وتضمنت السياسة العامة للبريد عددا من المبادئ، منها: مبدأ الخدمة الشاملة الذي يهدف إلى توفير الحد المقبول من الخدمات البريدية لجميع المستفيدين وفق أسعار مناسبة، ومبدأ البنية التحتية والعنوان الوطني المتضمن تطوير البنية التحتية الداعمة والمحفزة لأنشطة القطاع من خلال بناء أنظمة للمعلومات الجغرافية وتطويرها، ومبدأ الاستفادة من التقنية والابتكار الذي يحقق تبني مزيد من التقنية والابتكار، وتبني أفضل التقنيات المبتكرة في القطاع وتشجيع الإبداع في الخدمات البريدية، ومبدأ حماية البيئة وذلك بتقديم منتجات صديقة للبيئة وتنفيذ الأعمال داخل القطاع بأقل تأثير ممكن عليها.

وزير الاقتصاد والتخطيط يبحث الموضوعات المشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6477755

»عقد وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل بن فاضل الإبراهيم اليوم لقاءان مهمان في نيويورك على هامش أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2023.

التقى الإبراهيم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، وبحث خلال اللقاء الموضوعات المشتركة في مجالات التنمية المستدامة، والمزيد من سبل التعاون بين المملكة والمنظمة في مدينة نيويورك.

حضر الاجتماع نائب وزير الاقتصاد والتخطيط م. عمار نقادي.

وزير الاقتصاد والتخطيط يلتقي وزيرة شؤون الاتحاد الأوروبي النمساوية - واس

وزيرة شؤون الاتحاد الأوروبي النمساوية

كما التقى وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل بن فاضل الإبراهيم، وزيرة شؤون الاتحاد الأوروبي في النمسا كارولين إدستادلر، على هامش أعمال المنتدى في مدينة نيويورك الأمريكية.

وناقش اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، مستعرضًا آخر التطورات في مجالات التنمية المستدامة.

توفر أكثر من 8 آلاف وحدة سكنية تتنوع ما بين فلل وشقق وتاون هاوس

الوطنية للإسكان NHC توقع 13 اتفاقية للتطوير العقاري لضاحية سدايم بجدة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230719/ln11.htm

واس - جدة:

وقعت الوطنية للإسكان 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع عدد من المطورين العقاريين من ذوي الخبرة والكفاءة، وذلك على هامش حفل تدشين ضاحية «سدايم» أحدث الضواحي السكنية في محافظة جدة، الذي دشنه صاحب السمو الأمير سعود بن

عبدالله بن جلوي محافظ جدة، بحضور معالي نائب وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان المهندس عبدالله بن محمد البدير، ونائب الرئيس التنفيذي للمالية والخدمات المشتركة يزيد بن إبراهيم النفيسة.
وتضمن الحفل، توقيع 8 اتفاقيات للتطوير العقاري مع عدد من الشركات العقارية لتطوير وتنفيذ الوحدات السكنية بخيارات متنوعة وتصاميم عصرية ومساحات مختلفة، ووقعت 5 مذكرات للاستثمار التجاري لتقديم مختلف الخدمات وفق معايير جديدة للابتكار في قطاع البناء والتشييد والتخطيط العمراني بمقاييس عالمية بهدف تطوير وتشغيل المرافق الحيوية في ضاحية سدايم، التي تأتي في مقدمتها المرافق التعليمية والمراكز الرياضية ومحطات الوقود وخدمات المركبات، ومراكز التنمية المجتمعية، بالإضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية، لتسهم في تحقيق أعلى معايير جودة الحياة وتحقق لسكان الضاحية أسلوب حياة حيوي، بما يضمن الاستدامة ويسهم في خلق فرص استثمارية واعدة.
وأعلنت الوطنية للإسكان NHC عن تقديم عروض تمويلية خاصة، من خلال عدد من البنوك الوطنية للمستفيدين الراغبين في تملك وحدات سكنية بضاحية سدايم أحدث الضواحي السكنية في محافظة جدة، وذلك امتداداً للشراكة الفاعلة في توفير حلول تمويلية شاملة ومزايا تنافسية، تلائم احتياجات العملاء كافة، وذلك في سبيل الحرص على توفير حلول تمويلية متنوعة تساعد المواطنين في رحلة تملك المسكن الأول، من خلال برامج التمويل العقاري لمستفيدي الدعم السكني للضاحية.
يذكر أن ضاحية سدايم تقع في موقع استراتيجي شمال أبحر وبالقرب من شاطئ البحر الأحمر والعديد من الخدمات الرئيسة والمشاريع المستقبلية المهمة، وتمتد على مساحة إجمالية تتجاوز 3.8 مليون متر مربع، وتوفر أكثر من 8 آلاف وحدة سكنية، تتنوع ما بين فلل وشقق وتاون هاوس، لبناء بيئة مناخية تحقق الراحة والرفاهية لأكثر من 40 ألف نسمة، وذلك في إطار حرص الوطنية للإسكان على المساهمة في تحقيق مستهدفات برنامج الإسكان، أحد برامج رؤية المملكة 2030، برفع نسبة التملك السكني للأسر السعودية إلى 70 في المائة.

نائب أمير المنطقة الشرقية يستقبل مدير السجون بالمنطقة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230719/ln13.htm

عيسى الخاطر - الدمام:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب أمير المنطقة الشرقية في مكتب سموه بديوان الإمارة أمس مدير السجون بالمنطقة الشرقية العميد عبدالله المطيري.
وأشاد سمو نائب أمير المنطقة الشرقية بما تقدمه القيادة الرشيدة –أيدها الله- من دعم ورعاية بالنزلاء وإصلاحهم، مثمناً سموه الدور الذي تقوم به سجون المنطقة في تقديم برامج توعوية تساهم في إصلاح النزلاء وتمكينهم.
ورفع العميد المطيري الشكر لسمو نائب أمير المنطقة الشرقية على دعمه واهتمامه، سائلاً الله العلي القدير العون والتوفيق.

9مذكرات تفاهم خلال المنتدى السعودي التركي.. تعزيز العلاقات الاقتصادية والفرص الاستثمارية

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
اضغط هنا

البلاد – جدة
أكد وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، على الشراكة الاقتصادية السعودية التركية، التي تتمتع بإمكانات كبيرة، وتعزيز دور القطاع الخاص وعلاقات الأعمال التجارية بين البلدين.
جاء ذلك في كلمته الافتتاحية لمنتدى الاستثمار السعودي – التركي، في جدة، بحضور وزير التجارة التركي الدكتور عمر بولات، ومشاركة ممثلين من الشركات والقطاع الخاص، ويهدف المنتدى إلى توسيع وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، والاطلاع على الفرص المتاحة في البلدين.
ونوه المهندس الفالح بالإستراتيجية الوطنية للاستثمار كأحد الممكنات الرئيسة؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 بتعزيز مستقبل الاستثمار في المملكة، بما في ذلك تنمية الفرص الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز موقع المملكة التنافسي على خارطة الاستثمار العالمية.
من جهته، أكد وزير التجارة التركي أن السعودية وتركيا قوى اقتصادية صاعدة، ولديهما مزايا تنافسية كبيرة، معربًا عن تطلعهما لرفع حجم التبادل التجاري خلال الأعوام المقبلة، مضيفًا أن الاقتصاد التركي ينمو بوتيرة متسارعة، كما يوجد نظام حوافز استثمارية شاملة، وسوق ضخمة للمستهلكين في تركيا ومنطقة التجارة الحرة، داعيًا الشركات السعودية إلى الاستفادة من هذه الفرص.
وقد تناولت جلسات المنتدى مجالات السياحة والإسكان والبناء والأغذية والزراعة والتعدين والتصنيع والدفاع والصناعات العسكرية، واستعراض أبرز الفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة للشركات والمستثمرين من جميع دول العالم، والمستثمرين الأتراك.
كما شهد المنتدى توقيع 9 مذكرات تفاهم، شملت الطاقة والعقار والبناء والتعليم والتقنيات الرقمية والصحة والإعلام؛ تستهدف تنمية وتعزيز العلاقات الاستثمارية والاقتصادية بين البلدين.

التخصصات الجامعية ومستقبل سوق العمل

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230719/ln3.htm

محمد سليمان العنقري

قبل أيام أعلن رئيس وزراء بريطانيا أنه سيقف بوجه المؤسسات التعليمية التي تدرس تخصصات جامعية غير مرغوبة بسوق العمل بل وأكد حرصه على دفع الطلاب نحو دخول سوق العمل عبر البرامج التدريبية التي تقدمها الشركات، وبما

أن الجامعات أعلنت عن بدء استقبال طلبات المفاضلة للطلاب للعام الدراسي القادم فإن السؤال الذي يُطرح هل ستتغير توجهات القبول الجامعي للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل بنسبة كبيرة وهل تم إقفال أو تقليل القبول بأقسام نسبة العاطلين من خريجيها مرتفعة ولا يوجد لهم فرص إلا بتأهيلهم من جديد؟ فالمرحلة الحالية والقادمة يتركز النشاط الاقتصادي فيها على مجالات عديدة بقطاعات الصناعة والخدمات ولابد أن تحظى بنصيب كبير من الاهتمام بتوجيه الطلاب للتخصصات المناسبة لها والتي تعطيهم أفضلية في التوظيف وتلبي احتياجات سوق العمل في ذات الوقت.

فالقطاعات الاقتصادية التي تحتاج لقوى عاملة بأعداد كبيرة أصبحت عديدة منها الصناعات التعدينية والتحويلية عموماً وكذلك الخدمات اللوجستية وأيضاً قطاعا السياحة والترفيه والقطاع الثقافي والقطاع المالي وكافة القطاعات التقنية والصحية والهندسية, ولذلك فإن من المهم أن يركز الطلاب على اختيار التخصصات التي ترتبط بهذه المجالات حسب قدراتهم وميولهم, بالإضافة إلى التخصصات في الكليات التقنية والمعاهد الفنية حسب احتياج السوق, فالإنفاق على التعليم بالمملكة يمثل نسبة كبيرة من الموازنة العامة وحتى تنعكس كفاءة الإنفاق إيجاباً لابد أن يكون التركيز على ما يطلبه سوق العمل للاستفادة القصوى من رأس المال البشري، لأن المأمول أيضاً أن تنشط الحملات الإعلامية التوعوية حول التخصصات المطلوبة في سوق العمل من خلال البيانات التي توضح حجم الاحتياج لكل تخصص حالياً ومستقبلاً, بالإضافة للتعريف بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تعد رئيسية في مستهدفات الرؤية, فالمشاريع الضخمة التي تنجز حالياً بمختلف مناطق المملكة مثل نيوم والبحر الأحمر والقدية ومشاريع التطوير العقاري والتغيير الكبير نحو التحول الرقمي تستوجب تهيئة كوادر مؤهلة مسلحة بالمهارات والتخصصات المناسبة مما يخفض نسب البطالة ويضعها ضمن المعدلات المنخفضة بما يتناسب مع حجم ما سيوفره الاقتصاد من فرص عمل نوعية, فالعالم اليوم تتسارع فيه الخطوات لإدخال التقنية بعمل كل تخصص ومستقبلاً لابد أن تكون نسبة كبيرة من مهاراتك هي التعامل مع التقنية التي ستصبح هي اليد العاملة بينما القوى البشرية ستشغل هذه التقنيات, فالذكاء الاصطناعي يجتاح كافة القطاعات بسرعة غير مسبوقة ولذلك فإن التوجه للتخصصات الجامعية لابد أن تكون بما يتناسب مع احتياجات القطاعات التي ستطلب يداً عاملة بشكل كثيف بالإضافة إلى التغيير في أساليب ومناهج التعليم فيها لكي يكون الخريج جاهزاً للسوق وللتطور التقني الذي أدخل بكل الأنشطة الاقتصادية.

سوق العمل بالمملكة يتوسع وتزداد الفرص النوعية فيه مع التحول الاقتصادي الكبير فيه وحجم الضخ الاستثماري الذي يقدر أن يصل إلى 27 تريليون ريال خلال هذا العقد واختيار التخصص الحامعي والمهني المناسب هو أحد أهم معايير نجاح رفع دور القوى العاملة الوطنية بتشغيل الاقتصاد ودعم الإنفاق الاستهلاكي ويذكر هنا أن بعض الدراسات الدولية بينت أن 45 بالمائة من الوظائف تحتاج لتخصص جامعي بينما 40 بالمائة ممن خضعوا للدراسة لم تكن وظائفهم ذات علاقة بتخصصاتهم بينما قالت وزارة العمل الأمريكية إن 25 بالمائة من العاملين يغيرون مجالاتهم الوظيفية كل ثلاث سنوات نظراً لبعدها عن تخصصاتهم فاستشراف مستقبل سوق العمل يعد من الدراسات ذات الأهمية الكبيرة لكي تتطابق مع الخطط الاقتصادية والتنمية المستدامة.

نمو متميز للقطاعات الاقتصادية الواعدة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6477750

مشاري العقيلي

يمثل نمو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الواعدة إضافة كبيرة وملهمة لجهود التنوُّع الاقتصادي وتطوير مدخلات الإنتاج وتحقيق العديد من الإنجازات فيما يتعلق بأنشطة الاقتصاد الكلي الذي يتجه إلى مزيدٍ من التوسع؛ خاصة إذا ما نظرنا إلى نمو الاستثمار الأجنبي واقتراب موعد تأسيس المقرات الإقليمية للشركات الدولية الكبرى في المملكة، والذي يُعدُّ عاملًا مهمًّا في جذب الرساميل وتأسيس منظومات إنتاجية وخدمية على نطاق واسع.

من بين الأنشطة الاقتصادية الواعدة التي سجلت نموًّا يبرز قطاع الخدمات اللوجستية، وهو من القطاعات التي يمكن أن

تمثل رأس حربة في المستقبل الاقتصادي لتداخله مع جميع القطاعات الأخرى، ويكفي أنه القطاع الذي أسهم إلى حدٍّ كبير في نمو ونهضة سنغافورة وبقية النمور الآسيوية، وقد تصدّر هذا القطاع قائمة السجلات التجارية لتلك الأنشطة خلال الربع الثاني من عام 2023م بنسبة نمو 83 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022م.
هذا القطاع حيوي للغاية وأية مؤشرات نمو فيه تبعث على الطمأنينة وتعزز فكرة النمو المتكامل للأنشطة الاقتصادية التي تحتاج مثل هذه الخدمات، ولذلك فهو نفسه مؤشر حقيقي لتطور ونمو الاقتصاد وتنوّعه، ونتطلع إلى مزيدٍ من النمو بالاستفادة من الموقع الجغرافي للمملكة التي تتوسط العالم، وتشهد حركة اقتصادية متنامية تتطلب قطاعًا لوجستيًّا كفؤًا وفعّالًا ومواكبًا لمتطلبات الأسواق الدولية في شرق وغرب العالم.
جميع هذه القطاعات تحظى بقوة دعم من رؤية السعودية 2030 التي تتجه إلى تحقيق مستهدفاتها بما يجعل الاقتصاد أكثر ازدهارا وقابلية للنمو، وحين نرى عوامل أخرى مثل نقل المعرفة وتعزيز منظومة الاقتصاد الرقمي وتوطين التقنية وتأهيل مواردنا البشرية الوطنية وانفتاحها على تجارب وممارسات عالمية، فإننا نبقى على المسار الصحيح للتنمية الشاملة والصعود بمؤشرات الاقتصاد الوطني إلى آفاقٍ أكثر انفتاحًا وقدرة على تسجيل معدلات نمو تنافسية.
في الوقت نفسه، سجّل قطاع تقنيات الروبوت، والأمن السيبراني نموًّا خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 52% لكل قطاع، بينما حقق قطاع تقنيات الذكاء الاصطناعي نسبة نمو في إصدار السجلات وصلت إلى 49%، وهي قطاعات تتطلب مزيدًا من الرؤية الاستثمارية المحلية؛ لأنها واعدة بالفعل ويتوقع أن تحدث الفارق مستقبلًا في ظل وجود عديد من المؤسسات والمراكز البحثية الوطنية المختصة التي لها شراكات عالمية قوية في هذا المجال.

مكافحة الكراهية خطوة متبوعة بالتزام دولي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://www.alwatan.com.sa/article/1130459

هادي اليامي

فتح قرار (مكافحة الكراهية الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف) الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الثالثة والخمسين بجنيف أبواب الأمل في إمكانية اضطلاع الأمم المتحدة وبقية المؤسسات العدلية الدولية بدورها لإصدار تشريع قانوني صارم وملزم يمنع الإساءة للشخصيات والمقدسات والرموز الدينية ويضع ذلك الفعل الاستفزازي تحت طائلة الأفعال التي يعاقب عليها القانون.
القرار الذي صدر خلال الأسبوع الماضي يمثل - من وجهة نظري - أرضية صالحة للبناء عليها، ويشكل خطوة مهمة نحو مزيد من التنسيق الذي أتمنى أن نشاهده خلال الفترة المقبلة لإصدار قرار ملزم يضع حدًا لاستفزاز المؤمنين حول العالم ويلجم دعاة العنصرية والفرقة والتشرذم ويوقفهم عند حدودهم.
كما يشكل حلقة جديدة في سلسلة المساعي الرامية لوقف المحاولات المفتعلة التي تقوم بها بعض الدوائر المشبوهة والأحزاب ذات الإيديولوجيات المتطرفة لاستمرار حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الكثير من دول العالم بسبب تواصل تلك التصرفات العبثية التي ما إن تتوقف اليوم حتى تُستأنف في الغد لتعيد العالم إلى نقطة البداية مرة أخرى.
وبمثلما كان القرار التاريخي مكسبًا قانونيًا للدول الإسلامية، إلا أنه يشكّل انتصارًا دبلوماسيًا بصورة خاصة للمملكة العربية السعودية التي دعمته ونشطت خلال الفترة الماضية في حشد التأييد الدولي له، وسخّرت مكانتها المتميزة وما تتمتع به من ثقل سياسي لضمان تمريره، وهو ما قاد لتحقيق تلك النتيجة المبهرة. هذا الموقف المشرف يضاف للجهود السعودية المتواصلة لتعزيز التسامح والتصدي لدعوات الكراهية والإقصاء.
ومع أن هذه الإدانة ليست ملزمة للدول ولا تفرض عليها اتخذ تدابير وقائية تمنع الإساءة أو تعاقب مرتكبيها، وليست كافية

في حد ذاتها، إلا أن هناك إشارات ودلائل عدة حملها نص القرار وتوقيت صدوره ينبغي التوقف عندها وقراءتها لاستخلاص العبر التي تكمن بين السطور والاسترشاد بها لمعرفة كيفية استغلال نقاط القوة فيه.
أولى تلك الدلالات هي أن القرار يكتسب أهمية رمزية كبيرة كونه صادرًا عن مجلس حقوق الإنسان بجنيف. وصدور القرار عن هذه المؤسسة الحقوقية ذات الشخصية الاعتبارية المرموقة يفنّد الادعاءات التي تكرّرها بعض الدول بأن التجاوزات التي تصدر بحق الأديان تدخل ضمن الحقوق الأساسية للإنسان ومن ضمنها حرية التعبير.
لذلك فإن صدور هذا القرار من المؤسسة الدولية الأولى المنوطة بحفظ حقوق الإنسان على مستوى العالم بهذا الوضوح غير المسبوق أبطل بصورة عملية تلك المزاعم غير الحقيقية وألغى ذلك الربط المفتعل بين الإساءة للآخرين وحقوق الإنسان التي يريد البعض اتخاذها ذريعة لتمرير أجندتهم الخاصة وتبرير أفعالهم المرفوضة. لذلك حتى لو لم يتم تطبيق القرار فهو يعتبر نصرًا قانونيًا كبيرًا كونه صادر عن مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وأسهم بدرجة كبيرة في إضعاف حجج من يتذرعون بالدفاع عن تلك الحقوق.
الدلالة الأخرى هي أنه رغم التحركات المناوئة المستميتة لمن يريدون استمرار الإساءات ويتمسكون بأن يظل العالم في حالة تشنج، ويشجعون على استمرار هذه التصرفات العبثية، إلا أن تحركات الكتلة الإسلامية والدول المحبة للسلام في مجلس حقوق الإنسان استطاعت تمرير مشروع القانون وحشد الأصوات اللازمة لإجازته، وفي هذا انتصار معنوي وتشريعي كبير ستكون له حتمًا تداعيات إيجابية أخرى كثيرة في المستقبل القريب بإذن الله بما يضمن استمرار التنسيق العربي والإسلامي في المؤسسات الدولية.
ربما يرى البعض أن القرار قد تم تمريره بسبب الأغلبية الواضحة للدول الإسلامية في مجلس حقوق الإنسان - وهذا صحيح إلى حد ما - لكن لا ينبغي أن نتجاهل أن تحرك تلك الدول بشكل مكثف نجح في تحييد أصوات سبع دول امتنعت عن التصويت أو أعلنت أنها بحاجة إلى بعض الوقت لإعادة تحديد موقفها، وهذا يعكس نجاحًا دبلوماسيًا بارزًا.
كذلك كان لافتًا أن القرار لم يكتف فقط بمجرد إدانة حرق نسخ من المصحف الشريف، لكنه أكد بوضوح عدم توافق ذلك الفعل الاستفزازي مع التشريعات الدولية لأنه يشكّل انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعا الدول الأعضاء في المجلس إلى مراجعة قوانينها وأنظمتها وسياساتها لسد الثغرات التي تعوق منع أعمال الكراهية الدينية.
المؤسف حقيقة هو حالة التناقض التي تعاني منها بعض الدول الغربية، فبالرغم من معارضتها العلنية ورفضها للإساءة وإدانتها حرق المصاحف والاستهزاء بالثوابت الدينية، فإنها لم تتردد في تغيير مواقفها ووقفت ضد مشروع القانون عند عرضه على مجلس حقوق الإنسان بزعم الدفاع عن الحريات والحقوق، وهذه الدعاوى الزائفة تعتبر بمثابة تشجيع للكثير من المتعصبين الذين كانوا السبب في حدوث الفوضى والاضطرابات التي تنتج كرد فعل على الإساءة للأديان.
لكن الحقيقة الواضحة هي أن تلك الدول تتخذ هذه المواقف لتحقيق أهداف حزبية وانتخابية خاصة بها وليست لها علاقة بقضايا حقوق الإنسان، والدليل على ذلك أن هذه الدول نفسها تعاقب من ينكر المحرقة اليهودية أو يعارض حقوق المثليين.
ويبقى الأمر المؤكد هو أنه حتى إن لم يتم أخذ هذا القرار موضع التنفيذ، إلا أن الجهود الدولية الرامية لمنع الإساءة للمقدسات الدينية سوف تمضي قدمًا، فالعالم يحقّق تقدمًا ملحوظًا في طريقه نحو اجتثاث آفة الإرهاب وهزيمة الجماعات المتطرّفة مثل تنظيمي القاعدة وداعش، وهو ما يستلزم بالضرورة القضاء على مبرّرات تلك التنظيمات التي تتذرّع بالدفاع عن الإسلام لتبرير عملياتها الانتحارية.

خبراء مستقلون يحثون السلطات التونسية على الإسراع في حماية المهاجرين ودعم حقوقهم

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/07/1122042

أعرب خبراء أمميون* عن قلقهم بشأن المعاملة التمييزية المزعومة في تونس ضد المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، وحثوا السلطات على اتخاذ تدابير عاجلة لوقف عمليات الطرد الجماعية وحماية حقوق جميع المهاجرين.

في بيان صدر اليوم الثلاثاء، أكد الخبراء المستقلون أن الطرد الجماعي محظور بموجب القانون الدولي، وأضافوا" :**أن ترحيل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء دون إجراء تقييم فردي وموضوعي للمخاطر المتعلقة بتعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان عند العودة يرقى إلى مستوى الإعادة القسرية، المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان."**

وكان الخبراء قد تواصلوا مع الحكومة التونسية في آذار /مارس وأعربوا عن قلقهم إزاء تقارير تفيد بأن المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى يتعرضون للطرد الجماعي، فضلاً عن العنف وخطاب الكراهية العنصرية، بما في ذلك من قبل القيادة العليا في البلاد وسلطات إنفاذ القانون .

وفي هذا السياق، دعا الخبراء في بيانهم" :**السلطات إلى الوقف الفوري لأي عمليات ترحيل أخرى ومواصلة وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة خطرة على الحدود التونسية الليبية حيث تم بالفعل ترحيل العديد [من المهاجرين]، بمن فيهم نساء حوامل وأطفال."**

التمييز العنصري

وشدد الخبراء على أن استهداف المهاجرين وطالبي اللجوء على أساس لون بشرتهم ينتهك حظر التمييز العنصري بموجب القانون الدولي.

وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن المهاجرين تعرضوا لأعمال عنف في صفاقس، بما في ذلك على يد سلطات انفاذ القانون، وحذروا من عواقب انتشار خطاب الكراهية العنصرية.

ودعا الخبراء الأمميون الحكومة التونسية إلى اتخاذ خطوات فورية لإنهاء خطاب الكراهية العنصرية في البلاد، وحماية المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى من العنف، والتحقيق في أعمال العنف المبلغ عنها، وضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف للضحايا.

الخبراء هم:

السيدة اشويني ك. ب.، **المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية**؛ السيدة باربرة رينولدز (الرئيسة)، والسيدة بينا دكوستا، والسيدة كاثرين ناماكولا، والسيدة دومينيك داي، والسيدة ميريام إكيودوكو، **فريق الخبراء العامل المعنى بالمنحدرين من أصل أفريقي**؛

السيد فيليبي غونزاليس موراليس، **المقرر الخاص المعنى بحقوق الإنسان للمهاجرين**؛ السيدة إيرين خان، **المقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير**؛ **لجنة القضاء على التميز العنصري.**

==========--

*يشار إلى أن المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، يعينون من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف وهي جهة حكومية دولية مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. ويكلف المقررون والخبراء بدراسة أوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنصب شرفي، فلا يعد أولئك الخبراء موظفين لدى الأمم المتحدة ولا يتقاضون أجرا عن عملهم.

الأمم المتحدة

تحذير أممي من "عواقب وخيمة" لمشروع قانون بريطاني بشأن الهجرة غير الشرعية

المصدر: موقع الامم المتحدة الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/07/1122072

حذر مسؤولان أمميان رفيعان في بيان صحفي صدر يوم الثلاثاء من أن مشروع قانون الهجرة غير الشرعية الذي أقره البرلمان في المملكة المتحدة، يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللجوء، وأن ذلك سيكون له عواقب وخيمة تطال الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية.

ويلغي مشروع القانون حق الوصول إلى سبل اللجوء في المملكة المتحدة لأي شخص يصل إلى البلاد بشكل "غير نظامي"، بعد مروره ببلد - ولو لفترة وجيزة - لم يواجه فيه الاضطهاد .

كما يمنع مشروع القانون الأشخاص من تقديم طلبات تخص حماية اللاجئين أو غيرها من الطلبات ذات الصلة بحقوق الإنسان، مهما كانت صعوبة ظروفهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون يتطلب نقلهم إلى بلد آخر، دون ضمان أن يكونوا قادرين بالضرورة على التماس الحماية هناك. ويمنح مشروع القانون صلاحيات جديدة وواسعة للاحتجاز، في ظل إشراف قضائي محدود.

وتم تمرير مشروع القانون في مجلس العموم، ويتبقى التصويت عليه في مجلس اللوردات، الغرفة الثانية في البرلمان البريطاني.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي إن المفوضية" **تشاطر حكومة المملكة المتحدة قلقها بشأن عدد طالبي اللجوء الذين يشرعون برحلات خطرة عبر بحر المانش. نرحب بالجهود الحالية لجعل نظام اللجوء الحالي يعمل بشكل أكثر فاعلية من خلال معالجة سريعة وعادلة وفعالة لطلبات اللجوء، ما يتيح فرصة الاندماج لأولئك الذين يتبين أنهم بحاجة إلى الحماية الدولية، والعودة السريعة إلى الوطن لأولئك الذين ليس لديهم أساس قانوني للبقاء في البلاد."**

لكنه أضاف" :**مع الأسف، فإن التشريع الجديد سوف يقوض هذا التقدم بشكل كبير"**، مشددا على أهمية التعاون مع الشركاء الأوروبيين على طول الطرق التي يتنقل عبرها اللاجئون والمهاجرون.

تناقض مع حقوق الإنسان

ويحرم مشروع القانون إمكانية الوصول إلى سبل الحماية في المملكة المتحدة لأي شخص يقع في نطاق تلك الحماية - بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم - بغض النظر عما إذا كانوا معرضين لخطر الاضطهاد، أو ما إذا عانوا من انتهاكات لحقوق الإنسان، أو ما إذا كانوا من الناجين من الاتجار بالبشر أو من عبودية العصر الحديث.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك إن" **تنفيذ عمليات الإبعاد في ظل هذه الظروف يتعارض مع مبدأ حظر الإعادة القسرية والطرد الجماعي، وحق الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة، والحياة الأسرية والحياة الخاصة، ومبدأ المصالح الفضلى للأطفال المعنيين ."**

يذكر أن اتفاقية اللاجئين لعام 1951 تقر صراحة بأنه قد يُجبر اللاجئون على دخول بلد اللجوء بشكل غير نظامي.

وبالنسبة لمعظم الأشخاص الفارين من الحروب والاضطهاد، فإنهم إما لا يملكون أو لا يستطيعون الحصول على الوثائق الرسمية مثل جوازات السفر والتأشيرات، ونادراً ما تكون الطرق الآمنة والقانونية متاحة لهم.

وأوضح البيان الصادر عن المفوضيْن الأمميين أنه في حالة عدم وجود ترتيبات ترحيل قابلة للتطبيق مع دول ثالثة، أو من دون قدرة عملياتية كافية لإبعاد أعداد كبيرة من طالبي اللجوء، يمكن توقع بقاء الآلاف في المملكة المتحدة إلى أجل غير مسمى في أوضاع قانونية حرجة.

تفاقم الوضع الهش

وأفاد مفوضا حقوق الإنسان واللاجئين بأن هذا التشريع سيؤدي إلى تفاقم الوضع الهش أصلاً للأشخاص الذين يصلون بشكل غير نظامي إلى المملكة المتحدة، ما يحد بشكل كبير من تمتعهم بحقوق الإنسان، ويعرضهم لمخاطر الاحتجاز والعوز.
ونتيجة لذلك، فإن حقوقهم من حيث الوصول إلى مرافق الصحة والحصول على مستوى معيشي لائق وعلى فرص العمل يشوبها الخطر، ما يعرضهم لمخاطر الاستغلال وسوء المعاملة.
وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إنه" **لطالما التزمت المملكة المتحدة بصيانة القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ونحن بحاجة اليوم لهذا الالتزام الثابت أكثر من أي وقت مضى.**"
ودعا فولكر تورك حكومة المملكة المتحدة إلى" **تجديد هذا الالتزام بحقوق الإنسان من خلال إبطال هذا القانون وضمان احترام حقوق جميع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وحمايتها والوفاء بها دون تمييز. ويجب أن يشمل ذلك الجهود المبذولة لضمان المعالجة السريعة والعادلة لطلبات اللجوء وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين ظروف الاستقبال، وزيادة توافر وإمكانية الوصول إلى المسارات الآمنة للهجرة النظامية.**"

كاريكاتير

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م

https://www.aleqt.com/2023/07/19/article_2586496.html

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 محرم 1445هـ - 19 يوليو 2023م

https://www.alriyadh.com/2023191